

حركة آخر الفعل الماضي، بين اللاحقة

الإسنادية والعلامة البنائية

الدكتور منير تيسير منصور شطناوي

الجامعة الهاشمية/ كلية الآداب

قسم اللغة العربية

ملخص

تعرض هذه الدراسة فكرة جدلية بين وجهات نظر متباينة، يرى بعضها الحركة القصيرة آخر الفعل الماضي لاحقة إسنادية؛ انطلاقاً من التعالق الشكلي والموقعي والدلالي بين الحركتين القصيرة والطويلة. ويرى الآخر هذه الحركة القصيرة علامة بنائية صرفة. ويرى بعضها الآخر أنها مجهولة الأصل غامضة المعنى.

كما تعرض هذه الدراسة لاختلاف موقعية بعض اللواحق اللغوية مع اللاحقتين الحركيتين القصيرة والطويلة. وخلص الباحث إلى بطلان رأي من يقول باللاحقة الإسنادية، فالحركة القصيرة آخر الماضي وإن شابته الطويلة في الجنس، إلا أنها ليست تقصيراً لها. إذ تمّ إسناد اللاحقة الإسنادية الطويلة بزيادتها لا بمدّ القصيرة، مستنداً إلى جملة من الأدلة اللغوية والمنطقية، بالإضافة إلى ما يعتور القول باللاحقة الإسنادية من ضعف وتساؤلات عُرِضت في ثنايا البحث.

Abstract,

This study examines a controversial idea from two different perspective, where one view considers the short vowel, with which the simple past ends, as a subjective suffix, on the basis of the form, position and semantic of the short and long vowel ling. The other view considers this short vowel as a purely structural mark.

The study also investigates the change of the position of some linguistics suffixes with the short and long vowels. The researchers has defatted the opinion supports the subjective suffix. The short vowel which marks the simple past, even if it is similar to the long one in terms of the type, it is not a short form of it. The long subjective suffix has been lengthened by lengthened it, and not by lengthened the short one, based on some linguistic and logical clues, in addition to what might affect the subjective suffix in terms of questions, conducted in the research.

مقدمة:

منطلق هذه الدراسة مستمد من تباين وجهتي نظر في تفسير حركة آخر الفعل الماضي، وهذا التباين وإن وقف عنده بعض الباحثين المحدثين^(١)، إلا أنه تردد صداه وكثرت التساؤلات حوله بين مؤيد ومعارض. فآثر الباحث أن يعرض ما يمكن أن يستدل به كل فريق على رأيه، لنصل في النهاية إلى الحقيقة المقنعة — التي لا ندعي حيازتها واحتكارها — بطريقة علمية موضوعية.

معلوم أن الجملة العربية تقوم على الإسناد، فالمسند والمسند إليه هما قوام التركيب في العربية، ففي الاسمية يسند الخبر إلى المبتدأ، وفي الفعلية يسند الفعل إلى الفاعل. وتتعدد أشكال المسند إليه في الجملة الفعلية، فقد يكون اسماً صريحاً، أو ضميراً، أو جملة على رأي بعض النحويين...

وإذا تأملنا الفعل الماضي وما يسند إليه من ضمائر، وجدنا المسند إليه إذا كان ضميراً لا يخلو أن يكون صامتاً متبوعاً بحركة قصيرة، نحو: التاء المتحركة أو نون النسوة، فيقال: ضربتُ، ضربتَ، ضربتِ، ضربنَ. أو أن يكون صامتاً متبوعاً بحركة طويلة نحو (نا الفاعلين)، فيقال: ضربنا. أو أن يكون حركة طويلة نحو: واو الجماعة، أو ألف الاثنين. فيقال: ضربوا، ضربا.

ويكاد الإجماع ينعقد عند علماء اللغة في المسند إليه إذا كان صامتاً، أو حركة طويلة على أن الفعل قد أسند إلى هذه الضمائر، وهذه الضمائر هي الفاعل أو المسند إليه. فيسند الفعل الماضي إلى واو الجماعة (الضمة الطويلة): (uu) فيقال: ضربوا، (darabuu) وبإسناده إلى الحركة الطويلة (uu) عُلِمَ أن المسند إليه جماعة الغائب المذكور. وإذا قيل: ضربا (darabaa) عُلِمَ أن الفاعل

(١) انظر دراسة: فوزي الشايب، (الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح)، مجلة كلية

الآداب، جامعة الملك سعود، مجلد ٣، عدد ١٩٩١، ص ١٢٢.

مثنى الغائب المذكر، لما كان مسنداً إلى اللاحقة: ألف الاثنين (الفتحة الطويلة):
(aa).^(١)

وانطلاقاً من إسناد الماضي إلى اللواحق الحركية، جاءت فكرة من يرى أن الحركة القصيرة آخر الفعل الماضي لاحقة إسنادية. وسيبين الباحث تفاصيل هذه الفكرة وأدلتها، والدوافع التي جعلت بعض الباحثين يعدونها لاحقة إسنادية كألف الاثنين. خلافاً لما جرى عليه العرف اللغوي في العربية الذي يرى أن الحركة القصيرة آخر الفعل الماضي لا تعدو أن تكون حركة بناء ليس أكثر.

منهجية الدراسة:

عنت الدراسة بعرض وجهة من يرى حركة آخر الفعل الماضي "الفتحة القصيرة" لاحقة إسنادية، حقها أن تكون علامة الإسناد، تماماً كما أن الفتحة الطويلة فيه تعد لاحقة إسنادية، وهي كما هو معروف المسند إليه في الماضي المسند إلى ألف الاثنين.

وعرض الباحث وجهة نظر أصحاب هذا الرأي التي تمتثل في ثلاثة أدلة هي: البنية الشكلية للحركتين الطويلة والقصيرة، وموقعهما آخر الفعل، والقيمة الدلالية للحركتين في معرفة المسند إليه من خلالهما.

وترى وجهة النظر الأخرى أن الحركة القصيرة (الفتحة) علامة بناء، لا لاحقة إسناد. مستعرضاً ما يقدمه من يقول بهذه الوجهة من أدلة وحجج. وسيعرض الباحث كل وجهة مفصلاً ما لها وما عليها.

(١) يرى برجستراسر أن ظاهرة التنثية (وضمائرها) حديثة في العربية بالنسبة إلى سائر الضمائر، ولا يوجد في إحدى اللغات السامية غير العربية، فاخترعتة هي، يقول: "والعرب كانوا يستحبون التنثية أكثر من الساميين، ويستعملونها استعمالاً أوسع منهم" انظر: برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلّق عليه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤/ ٢٠٠٣، ص ٧٨.

ومن الجدير بالذكر أنَّ من الباحثين من وقف على أصل فتحة لام (فَعَلَ) موقف المتسائل ولم ينسبها لرأي، على الرغم من نفيه لدلالاتها على المفرد المذكر الغائب ومن هؤلاء برجشتراسر، يقول^(١):

"فإن قال قائل: فإذا ما تكون الفتحة في: فَعَلَ... والفتحة الممدودة... في (فَعَلًا)... قلنا له: أما الفتحة الانتهائية في (فَعَلَ) فأصلها مجهول، ومعناها غامض. ومع ذلك يتضح كل الاتّضاح أن لا علاقة بينها وبين (هو) أو (هـ)".

وسوف يحاول الباحث الإجابة عن حركة آخر الفعل الماضي بعد مناقشة وجهات نظر العلماء فيها، وبيان آرائهم المختلفة.

أولاً: الفتحة القصيرة آخر الماضي من وجهة نظر من يراها لاحقة إسنادية:

ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى "أنَّ الفتحة في الفعل الماضي ما هي إلا لاصقة ضميرية، وأنَّ الفعل الماضي في الأصل مبني على السكون لا الفتح، فالفعل "درس" ليس فعلاً مجرداً، بل هو مركب من أصل فعلي هو (درس) بالإضافة إلى اللاصقة (a) أي الفتحة القصيرة في آخره التي تشير إلى الشخص، والعدد، والجنس".^(٢)

وانطلاقاً من هذه الوجهة فإننا إذا اتفقنا على أن (ضرباً) مسند إلى مثنى مذكر غائب، فإنَّ الذي يخطر في الذهن إذا قلنا: (ضَرَبَ)، أن الفعل مسند إلى مفرد مذكر غائب، وإذا بحثنا عن الفرق بين (ضربَ وضرباً)، لم نجد فرقاً

(١) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلّق عليه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤/ ٢٠٠٣، ص ٧٨.

(٢) انظر: فوزي الشايب، (الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح)، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مجلد ٣، عدد ١٩٩١ ص ١٢٢. وتمسك د. الشايب برأي القدماء الذين يرون أن الأصل في البناء هو السكون وأنَّ البناء على الفتح والضم عارضان.

بينهما إلا في طول الحركة (الفتحة) وقصرها، إذ نجد لها طويلة مع المثنى المذكر الغائب في (ضربا) (darabaa) وقصيرة مع المفرد المذكر الغائب في (ضرب) (daraba).

وبناء على ما سبق ساغ القول بأنَّ الحركة في آخر الفعل الماضي لاحقة إسنادية تدل على المثنى المذكر الغائب إن كانت طويلة، وعلى المفرد المذكر الغائب إن كانت قصيرة.

وهذا الطرح يبدو منطقياً إذا قسنا (ضرب) بـ (ضربا) من حيث الدلالة أولاً. ومن حيث الشكل والتركيب "طول الحركة" ثانياً. فكما يحقّ للطويلة أن تكون لاحقة دالة بطولها على اثنين، يحقّ للقصيرة أن تكون لاحقة دالة بقصرها على الواحد. وبذلك ننتهي إلى أنَّ حركة آخر الماضي لاحقة إسنادية يمكن تمثيلها في الكتابة الصوتية على النحو الآتي:

daraba = (daraba + aa) → (مثنى مذكر غائب)

daraba = (daraba + a) → (مفرد مذكر غائب)

صحيح أنَّ اللغة نظام تستمد عناصره قيمها من موقعيتها ووظيفتها فيه، وإذا أجرينا المقابلة الوظيفية بين الحركات في آخر الأفعال (ضرب) و(ضربا) (و(ضربوا)، بدا لنا تقابل وظيفي بينها، ولكن هذا التقابل ليس تاماً بحيث تقاس فيه الفتحة على ألف الاثنين وواو الجماعة.

والقصد بأنه غير تام أنَّ المقابلة كانت بين حركات غير متساوية في كمّهما (طولها)، وهذا الكمّ ذو أثر في السياق، فقد يشفع طول الحركة لجواز سياق محظور في قصرها^(١)، هذا من جهة.

(١) انظر: إجازة الكوفيين تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين ونون النسوة بنون التأكيد الخفيفة، حيث

ذهبوا إلى جواز ذلك على الرغم من اجتماع الساكنين على غير حدّهما (كما هو رأي القدماء)

واستدلّوا بأنَّ الألف فيها فرط مذكّر... انظر: الإصناف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري

(ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٧م، ٩٤/ج ٢،

ومن جهة أخرى فإنّ السياق اللغوي (التركيبى) الذي يرد فيه (ضرباً) و(ضربوا) لا يقابل السياق اللغوي الذي يرد فيه الفعل (ضرب)، وذلك من خلال ما جرى عليه سمت التركيب اللغوي بالتصريح بالاسم الظاهر بعد (ضرب)، بخلاف (ضرباً) و(ضربوا).

وبالإضافة إلى ما سبق فإنّه ليس بالضرورة اطراد التقابل الوظيفي بين عناصر النظام الواحد — وهذا لا ينفي صفة الانتظام عن عناصر النظام — فالشاذ في اللغة مثلاً ظاهرة لغوية قد تخالف عناصرها التقابل الوظيفي بين عناصر النظام اللغوي ولا يخرجها ذلك أن تكون من رحم اللغة.

وللقائلين بوجهة اللاحقة الإسنادية أن يتساءلوا عمّا منع النحاة القدماء من عدم عدّ الفتحة القصيرة في آخر الماضي لاحقة إسنادية؟ مع علمهم بما بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة من تعالق.^(١) وكذلك علمهم بالفرق التركيبى بين (ضربَ وضرباً)؟ وما تنبئ به دلالة الفعل الماضى المتحرك بفتحة قصيرة في آخره نحو: "ضربَ"؟

أغلب الظن أن الذي دفع النحاة إلى عدم عدّ الفتحة في آخر الماضي لاحقة للمفرد الغائب المذكر، أمران:

(١) يقول ابن جنى "اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين... فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة." انظر: ابن جنى (ت ٣٩٢هـ)، سير صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن إسماعيل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢٠٠٠م، ج ١/٣٣.

أحدهما، أنَّ القدماء كانوا ينظرون إلى الحركات القصيرة على أنها عناصر ثانوية قاصرة عن القيام بأي وظيفة نحوية، ولذلك لم يعدّوا الحركات القصيرة من جملة فونيمات العربية. يقول ابن يعيش^(١): "وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسمّوا العظيم حرفاً والضعيف حركة."

والآخر، أنَّ التركيب اللغوي في العربية يأتي بالمسند إليه صراحة (الفاعل) بعد هذه الحركة القصيرة، في حين لا يصرح بالمسند إليه بعد لاحقة المثني المذكر الغائب (ألف الاثنين).

وإذا صرّح بالمسند إليه بعد هذه اللاحقة كان ذلك خلافاً لما جرى عليه سمت التركيب اللغوي في العربية، وصار على لغة غير مقيسة، ولذلك وقف النحاة موقفاً منفرداً من مثل هذا التركيب، واختاروا له اسماً زادهم نفوراً، وهو لغة: (أكلوني البراغيث).

وعليه، لمّا كان المستقرئ كلام العرب يجد المسند إليه مصرحاً به بعد الحركة القصيرة آخر الفعل الماضي (لاحقة المفرد الغائب المذكر)، لم يعدها النحاة لاحقة إسنادية. فلو قال النحاة إنَّ فتحة ضربٍ في جملة (ضربَ زيدٌ أخاه)، هي لاحقة إسنادية دالّة على المفرد الغائب المذكر، لوقعوا فيما حذّروا منه وهو تلك اللغة غير المقيسة، إذ لا يتوالى فاعلان على فعل واحد. وإن حاول بعض النحويين الاستشهاد لهذه اللغة وإيجاد تخريجات مختلفة لها^(٢).

(١) ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح مفصل الزمخشري، وضع فهارسه عبد الحسين المبارك. المجلد ٢ عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط ١/ ١٩٨٨م، ج ٦٤/٩، واستترك ابن يعيش على هذا الرأي المنسوب للقدماء بقوله: "وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً...".

(٢) لمعرفة هذه التخريجات انظر: ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح مفصل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تصنيف عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، المجلد الأول ج ٨٧/٣، مكتبة النهضة العربية، بيروت ط ١/ ١٩٨٨، وانظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي ببيسون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٩٩٨، ج ١/ ٥١٣.

ولعل مما يقف في طريق القائلين بوجهة النظر القائلة إنّ الفتحة القصيرة في آخر الفعل الماضي هي لاحقة المفرد الغائب المذكر، هو أنّ ثمة مشكلاً سيظهر في تأنيث الفعل الماضي عند إلحاق تاء التأنيث به. إذ يكاد الإجماع ينعقد عند علماء اللغة على أنّ التاء الدالة على المؤنث (تاء التأنيث) لا تعد من البنية الإسنادية. فلا يعاملها النحاة معاملة المسند إليه إلا على رأي منفرد لم يؤخذ به^(١).

ومعلوم أنّ هذه العلامة من أبرز علامات التأنيث في العربية، إذ تدخل بصفتها لاحقة على الأسماء والأفعال للدلالة على التأنيث. بيد أنها في الأسماء من بنية الاسم، فإذا قلنا: "جاءت الطالبة"، لا نفصل تاء التأنيث عن الاسم، بل إن هذه اللاحقة تعد من بنية الاسم وتحمل العلامة الإعرابية. وإن كانت في ضوء منهج التحليل إلى المكونات الأساسية (مورفيماً) دالاً على التأنيث^(٢). أما تاء التأنيث في الأفعال فليست من بنية الكلمة، بل يُشار عند إعراب الفعل إلى أنها حرف ساكن للتأنيث ولا محل لها من الإعراب.

والسؤال المطروح: إذا كنا نقول إنّ التاء في (ضربت)، تاء تأنيث، فما الذي أنث؟ وعلامة تأنيث أي شيء في التركيب؟ وإلام هي علامة؟ وهل نريد تأنيث الفاعل أم الفعل أم كليهما؟ وهل يجوز تأنيث الفعل؟

تجدد الإجابة عن تلكم التساؤلات في ضوء ما قيل عن اللاحقتين الإسناديتين (علامتي المثني المذكر الغائب، والمفرد المذكر الغائب) أو الحركتين الطويلة والقصيرة (aa,a).

(١) يقول السيوطي: "وقال الجلولي (في تاء التأنيث) اسماً، ما بعدها بدلاً منها، أو مبتدأ خبره الجملة قبله" انظر: السيوطي (ت ٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٣/ ٢٩٢.

(٢) انظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، مكتبة الشباب، ص ١١٦، وانظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر/ ١٩٩٧م،

فالمتمأل في موقع علامة التأنيث في الفعل المسند إلى لاحقة المثني المذكر الغائب (ألف الاثنين) يلحظ أن تاء التأنيث تلي هذه اللاحقة الإسنادية، فيقال (ضربتاً). ولكننا إذا قلنا إنَّ الفتحة القصيرة في آخر الفعل الماضي هي لاحقة المفرد المذكر الغائب، فإنَّ إلحاق علامة التأنيث بالفعل، نجده بعد هذه اللاحقة - وفق رأي من يرى هذه الحركة لاحقة إسنادية، حيث ينبغي أن تؤنث الفاعل (الفتحة القصيرة) - فيقال: ضربتْ. على شكل المعادلة:

$$(a) + (t) \longrightarrow at$$

وبناء على ما سبق كيف جاءت علامة التأنيث بعد لاحقة المفرد المذكر الغائب في (ضربتْ) وقبل لاحقة المثني المذكر الغائب في (ضربتاً)؟! وهل هذا يبطل قول من يرى الحركة القصيرة لاحقة إسنادية في الفعل الماضي؟

وللقائلين باللاحقة الإسنادية في إجابة هذا التساؤل وتخرجه أن يخرجوه وفق منظور ظاهرة القلب المكاني، فيقال إنَّ الأصل أن تأتي تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ألف الاثنين بعد لاحقة المثني المذكر الغائب، فالأصل في تأنيث (ضرباً) أن يقال: (ضرباتْ)، بيد أنه في قولنا (ضرباتْ) لم نأمن اللبس بين "ضرباتْ" جمع "ضربة"، أو "ضرباتْ" مؤنث "ضرباً"؛ لذا آثرت اللغة أن تتخلص من هذا اللبس من خلال القلب المكاني في سياق الفعل الماضي المسند إلى ألف الاثنين عند إلحاق تاء التأنيث به، وتمَّ هذا القلب بين لاحقة المثني المذكر الغائب وتاء التأنيث، حيث تقدّمت التاء وتأخّرت اللاحقة.

ولأصحاب هذه الوجهة أن يدافعوا عن رأيهم بأن حقيقة التأنيث أن تكون للاحقة لا للفعل، فليس ثمة فعل مؤنث ولا آخر مذكر، وإنما يؤنث الفاعل أو يذكر. ولذلك كان يفترض كما كانت علامة التأنيث بعد لاحقة المفرد، أن تكون بعد لاحقة المثني. وهذا ما يؤكد القياس ويعضده.

ولما لم يكن من لبس في سياق الفعل الماضي المسند إلى لاحقة المفرد المذكر الغائب، لم يكن من داع لإجراء هذا القلب عند إلحاق تاء التأنيث.

ثانياً: الفتحة القصيرة في آخر الماضي من وجهة نظر من يراها علامة بنائية:

دأب الدرس اللغوي في العربية على أنَّ الحركة القصيرة في آخر الفعل الماضي لا تعدّ لاحقة إسنادية، ولا تعامل معاملة الضمير. فالنحاة يعربون ألف الاثنين (الفتحة الطويلة) فاعلاً، ولا يعيرون الفتحة القصيرة أدنى اهتمام كلاحقة إسنادية، بل هي عندهم من بنية الفعل وعلامة بنائه.

وقبل استعراض رأي من يقول بالعلامة البنائية، تجدر مناقشة حيثيات رأي من يقول باللاحقة الإسنادية بدءاً من سياق تأنيث الفعل المسند إلى ألف الاثنين (لاحقة المثني المؤنث الغائب).

فقولنا: ضَرَبْنَا، وكان الأصل: ضَرَبَات. فيه تناقض. فهو ليس افتراضاً لا دليل عليه فحسب، بل ينقض وجهة نظر القائلين بأن الحركة القصيرة لاحقة إسنادية؛ وذلك من جهة أنَّ الفعل الماضي إذا أسند إلى لاحقة المثني المؤنث الغائب لم يتخلص من الحركة القصيرة في آخره، التي هي من وجهة نظرهم لاحقة إسنادية دالة على المفرد المذكر الغائب.

فكيف جاز في قولنا: (ضَرَبْنَا) (darabataa) بقاء الفتحة القصيرة (التي هي برأيهم لاحقة إسنادية) في الوقت الذي أسند فيه الفعل إلى لاحقة المثني المؤنث الغائب؟ وهل يجوز إسناد الفعل إلى لاحقتين إسناديتين معاً^(١)؟

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ سيبويه قد أورد في كتابه ما معناه أن العرب ما أضمرت؛ لأنها اكتفت بما أظهرت. يقول: "وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أخوك؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالأ أبوك، وقالوا قومك، فحذفوا اكتفاء بما أظهروا". انظر: سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت ٣/١٩٨٨م، ج ٢/٣٦-٣٧. ورأي سيبويه هذا لا يعدّ حجة؛ بسبب إظهار الاسم بعد الماضي المسند إلى المفرد، فيقال: قال زيد. فإذا كان الحذف سببه الإظهار، فكذلك يقال في ضرب زيد، أدى الإظهار (إظهار زيد) إلى حذف الإسناد (الإسناد إلى اللاحقة). كما حذفت ألف الاثنين وواو الجماعة عند إظهار المثني والجمع. وتخريجه على الإبدال فيه ضعيف؛ لأنه يخالف ما جرى عليه سمت التركيب اللغوي في العربية.

ولو أردنا أن نأخذ بوجهة نظر من يرى الحركة القصيرة في آخر الماضي لاحقة إسنادية، لوجب أن يقال عند إسناد الماضي إلى لاحقة المثنى المؤنث الغائب: ضَرَبْتَ، بتسكين آخر حرف في الفعل، إذ بقولنا: (ضَرَبْتَ) يكون الفعل مسنداً إلى لاحقة واحدة، وكان في ذلك دليل على أن الفتحة في آخر الماضي هي لاحقة المفرد الغائب المذكور بدليل سقوطها عند إسناد الفعل إلى المثنى المؤنث الغائب. بيد أن ذاك لم يكن.

إذن ثمة إشكال كبير إذا قلنا إنَّ أصل "ضَرَبْتَ" هو "ضربات" ثم صار في الكلمة قلب مكاني، لأنَّ الحاصل في قلب "ضَرَبَات" هو: "ضَرَبْتَ" بتسكين الباء وليس ضَرَبْتَ.

darabaat —————> بالقلب المكاني —————> darabtaa

وقولهم: (ضَرَبْتَ) — مما لا يقوله أحد، بل يقال: ضَرَبْتَ، بفتح الباء لا بتسكينها.

ومما يُستأنس به أيضاً أنه لو أخذنا برأي من يقول إن فتحة الماضي القصيرة لاحقة إسنادية — ما نلاحظه في سياق الوقف؛ لأنه لا يوقف على متحرك بحركة قصيرة في العربية، فالوقف كما هو معلوم علامته السكون، إذ تسقط الحركة في الوقف، فإذا وقفنا على الفعل (ضرب) في جملة (زيدٌ ضرب) وقفنا عليه بالسكون، فنقول: (زيدٌ ضرب). وعلم أن الفعل مسند إلى مفرد غائب مذكر من غير داع إلى الفتحة القصيرة.

ولقائل أن يقول: إنَّ ذلك عُرف من الاسم الذي تقدم على الفعل وهو (زيد)، فلم يكن من داع لتلك اللاحقة؟

والجواب عن ذلك أن هذه الفتحة لو كانت لاحقة لوجب بقاؤها وإن تقدم ما يدل عليها، فهل ترانا نسقط ألف الاثنين إذا قلنا: (الزيدان ضربا)؟! فهل يقال:

(الزيدان ضرب)؟! فإذا لم يجر إسقاط لاحقة المثنى المذكر الغائب، لم يجر (قياساً) إسقاط لاحقة المفرد المذكر الغائب أيضاً.

كما أنه لقائل أن يحتج على رأيكم ويقول: لا نعدم أن الحركة في "ضرب" حركة بناء اختيرت للفعل كما اختير الضم لـ "حيث"، والكسر لـ "أمس" وليس لرأيه ما ينقصه أو ينقصه؟

ثم ماذا يقال في المضارع إن كان مقطوعاً عن الحركة في حالة جزمه، نحو: (لم يضرب)؟ حيث نستدل على الحاضر المذكر المفرد من غير حركة أصلاً؟! ومما يجدر ذكره في هذا السياق ما طرحه حازم كمال في الرد على من يقول باللاصقة الضميرية حيث طرح تساولين مهمين. يقول^(١):

"وهذا الرأي (رأي من يقول باللاصقة الضميرية) لم يبين أين ذهبت تلك اللاصقة في الأفعال: هدى، سعى، دعا، عفا، كما لم يبين لنا كذلك لماذا جاءت تلك اللاصقة في الفعل الماضي مع الفاعل الجمع نحو صامَ المسلمون...".

فإن قيل جاز الجمع بين لاحقيتين إسناديتين معاً على لغة (أكلوني البراغيث)، فهذا مما لا يجوز إلا على قلة، ثم في لغة أكلوني البراغيث مطابقة بين الضمير والاسم بعده، والحال مختلف ههنا، فكيف يجوز الجمع بين ما دلّ على مفرد (الحركة القصيرة: الفتحة في ضرب) وما دلّ على مثنى (الاسم الظاهر) معاً؟!

وليس للقائلين باللاصقة الضميرية أن يقولوا إنَّ اللغة كانت تجمع بين اللاحقة والاسم الظاهر (لغة أكلوني البراغيث) ثمَّ تطورت فتركت الإضمار، لأنه لو كانت

(١) حازم كمال، دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، ص ٢٠٠-٢٠١.

الفتحة إضماراً لتركبتها اللغة مع الاسم الظاهر كما تركت ألف الاثنين وواو الجماعة معه.

وإن قيل نستدلّ على لاحقة المفرد الغائب المذكر في الأفعال الناقصة نحو: "دعا ورمى" بأن اللغة تعاملت في (دعا ورمى) مع بنيتهما العميقة "دعوى، رمى"، وهذا مجرد افتراض، بقي السؤال قائماً: إذا كانت الفتحة الطويلة لاحقة المثني الغائب المذكر، كيف أُستدل على المفرد الغائب المذكر في "دعا، ورمى" وآخرهما فتحة طويلة لا قصيرة؟

وليس لرأي من يقول باللاحقة الإسنادية إلا أن ينحو نحو نتيجة مفترضة لا دليل عليها وهي: أن الفعل الماضي المجرد ينبغي أن يكون ساكن الآخر، بمعنى إذا أردناه غير مسند فيجب تسكين آخره، لأن تحريك آخره بالفتحة يجعله مسنداً، فالأصل في ضرب أن يقال: ضرب. وهذا افتراض يعوزه الدليل وينقصه الاستشهاد.

وإذا تأملنا ما أصّله النحاة في درس البناء وجدناهم يجعلون الأصل فيه السكون^(١). وتحريكه لعلّة موجبة نحو: الفرار من التقاء الساكنين، أو البدء بحرف ساكن لفظاً أو حكماً، أو أن يكون للمبني حالة تمكن^(٢) — لم نجد الفعل الماضي مما يسري عليه أي علّة من هذه العلل.

ويرى الباحث أن الإشكال عند من عدّ الحركة في آخر الماضي لاحقة إسنادية بدأ من الربط بين الحركة القصيرة في ضرب والحركة الطويلة في ضرباً، فليست الأولى بزعم الباحث تقصيراً للثانية إطلاقاً، وهي وإن شابهتها في

(١) العكبري (ت ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط ٢٠٠١ ج ١/٦٦.

(٢) انظر: خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، مشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠٠٠/١ ج ١/٥٤.

الجنس وبدأت أقصر منها، إلا أنها ليست تقصيراً لها، وهذا التماثل في الجنس بينهما أدى إلى وهم قاد إلى الربط بينهما، فظنُّ أننا إذا أردنا أن نحصل على ضرباً من ضربٍ مددنا الحركة القصيرة آخر الفعل. وهذا غير صحيح، بل الذي حدث أننا نزيد حركة طويلة ولا نمد القصيرة، فليست فتحة ضربٍ تقصيراً لفتحة ضرباً، ولا فتحة ضرباً مدّاً لفتحة ضربٍ.

ويبدو الأمر واضحاً إذا نظرنا إلى فعل الأمر^(١)، ففي قولنا: اضرب، إذا أردنا إسناده إلى لاحقة المثني قلنا: اضرباً، أي بزيادة ألف الاثنين مباشرة. وكذلك لم يضرباً. وهذا نفسه تمّ في المضارع المرفوع وتمّ في الماضي أيضاً، إذ تسقط حركة الآخر ثم تلحق ألف الاثنين. نقول:

Yadribu

أصل الفعل المضارع



Yadrib

سقطت الضمة القصيرة



Yadrib + aa = yadribaana

لحقت الفتحة الطويلة والنون

والحال ذاته نقوله في الماضي عند إسناده إلى ألف الاثنين، فالفعل (ضرب)، تسقط حركة الآخر منه "الفتحة القصيرة" وتلحق ألف الاثنين. نقول:

daraba



darab

سقطت الفتحة القصيرة



darabaa

لحقت الفتحة الطويلة

(١) الاستشهاد بالأمر وكذلك المضارع من باب المقابلة الوظيفية للحركات وإثبات أن الفتحة الطويلة ليست مدّاً للقصيرة؛ لأن الفتحة الطويلة (ألف الاثنين) تلحق المضارع والأمر والماضي. فكان الاستشهاد بهذه الأفعال من هذا القبيل فقط.

ويبقى التساؤل الذي دفع القائلين باللاحقة الإسنادية في الماضي قائماً، أليس في (ضرب) دلالة على المفرد الغائب المذكر؟ فمن أين جاءت هذه الدلالة؟ ألا يفهم من ضرب هذا الفهم؟

الجواب عن ذلك هو أن دلالة (ضرب) على المفرد الغائب المذكر لم تكن من الحركة القصيرة آخر الفعل (الفتحة)، بل من الفعل (ضرب) كله. تماماً كما هو الحال في قولنا: اضرب. إذ يفهم منه الدلالة على المفرد المخاطب المذكر من غير حركة أصلاً. أي أن الاستدلال على الفاعل تمّ من خلال الفعل لا من خلال حركة آخر الفعل، ومعنى ذلك أن في الفعل الماضي وفعل الأمر، مورفيماً مستكناً يدل على المسند إليه.

والاستدلال على هذا المورفيم يمكن أن يكون بمنطق من يرى عدم العلامة علامة، فقد نميز مجموعة متشابهة في مفرداتها بإكساب كل مفردة علامة أو لوناً خاصاً، وتترك واحدة منها من غير علامة لتتمايز بذلك عن غيرها.

وهذا ما كان في الفعلين الماضي والأمر، وإن كان آخر الماضي متحركاً، وآخر الأمر ساكناً، فالقصد أن هذا المورفيم (الصفري) مستكن في بنية الفعل كله لا في علامة معينة سواء أكان آخر الفعل محركاً أو ساكناً.

وإذا لم تكن الفتحة النهائية في (فعل) لاحقة إسنادية، فهل هي ذات أصل مجهول ومعناها غامض كما ذكر برجستراسر سابقاً^(١)؟

للإجابة عن هذا التساؤل، وانطلاقاً من أن هذه الحركة (الفتحة القصيرة) التي تلحق الفعل الماضي علامة بنائية، يجدر بنا الوقوف على مفهوم البناء. فالمبني كما يعرفه علماء اللغة^(٢):

(١) انظر: رأيه فيما سبق من البحث، ص ٦-٧.

(٢) انظر: ابن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب مادة بني، وانظر ابن جني (ت ٣٩٢هـ)،

اللمع في العربية ط ١، تحقيق حسين محمد شرف، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،

١٩٧٨ ص ٩٢، وانظر كتابه: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار المكتبة العلمية، دار

الكتب العلمية ج ١، ص ٣٧.

"لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل..."، وقيد علماء العربية المبني بقيود لخصها الأشموني بقوله: (١)

"(البناء) فما جاء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو اتباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين..."

وعليه فإن حركة الماضي ليست من هذا القبيل، لأنها حركة بناء. وقبل تعليل جنس هذه الحركة، تجدر الإشارة إلى أن "الأصل في المبني أن يسكن... فالحركة زيادة مستقلة بالنسبة إلى السكون، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو إلى ذلك..." (٢). ولكن ذهب بعض المحدثين إلى مخالفة القدماء في رأيهم القائل بتقل الحركة وخفة السكون في تعليلهم أصل البناء. يقول كمال بشر (٣):

"إن هذا التعليل (تعليل القدماء) بالإضافة إلى ما يشتمل عليه من مغالطة منهجية، يصف الحركات بالثقل إذا ما قورنت بالسكون..."

وذهب إبراهيم مصطفى إلى إنكار قول من يقول بأصالة السكون في البناء، بل الأصل التحريك (٤).

وإذا كنا نميل إلى رأي بعض المحدثين في أن أصل البناء بالتحريك لا التسكين، فإن رأي القدماء في تعليل بناء الفعل الماضي على الفتح يكشف علة

(١) الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط ١، قدم له حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ج ١/٤١.

(٢) ابن عيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، ط ١، قدم له إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ج ٢/٢٨٨، وانظر: السيوطي (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، ط ٣، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣، ج ٣/٤٩.

(٣) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، د. ط. دار غريب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٧٥-١٨٠.

(٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د. ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م،

اختيار هذه الحركة. فما جاء محرّكاً من المبنيات على غير السكون والكسر كالفعل الماضي، فبابه كما يرى الزجاجي^(١):

"أن يكون بالفتح؛ لخفة الفتح، ولا يكسر لئلا يشبه ما حرّك بالضرورة، وبابه أن يكون مفتوحاً حتى تقع علّة تزيله عن الفتح....".

ويرى الباحث أنّ كثرة استخدام الفعل الماضي في اللغة إذا ما قيس بالمضارع والأمر، كقيلة باختيار أخف الحركات له وهي الفتحة. ويكفي للتدليل على خفة الفتحة أنها الحركة الأكثر تكراراً لتحريك عين الفعل الماضي في العربية.^(٢)

كما اختيرت الفتحة لخفتها لتحريك عين الأفعال المضارعة إن كانت صوتاً حلقياً وإن كانت في الماضي على فعل.

(١) الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، محاسن العلماء، ط٢، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٣، ص١٦٨. وتجدر الإشارة إلى أنّ من القنماء من وقف مطوّلاً في تعليل اختيار الفتحة بوصفها حركة بناء للفعل الماضي، ومن هؤلاء نور الدين الباقلوي (ت٥٤٣هـ)، شرح المصباح للعالم في العلوم، ط١، تحقيق محمد خليل الحربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١١٥-١١٦.

(٢) أجرى الطيب البكوش دراسة إحصائية رصد فيها تواتر الحركات الثلاث على عين الأفعال الماضية في العربية، فوجد أنّ فعلَ مضموم العين يرد ٢٨٩ مرة، وفعلَ مكسور العين يرد ١١٠٠ مرة، وأما فعلَ مفتوح العين فيرد ٢٣٩١ مرة. أي أنّ مفتوح العين يشكل ما نسبته ٦٣% من مجموع الأفعال الماضية في العربية. انظر: الطيب البكوش، التصريف العربي، تقديم صالح القرماضي، تونس، ط٣، ١٩٩٢م، ص ٨٦.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د.ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
٢. ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، اللمع في العربية ط١، تحقيق حسين محمد شرف، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.
٣. ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار المكتبة العلمية، دار الكتب العلمية،
٤. ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن إسماعيل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
٥. ابن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط٣، اعتنى بتصحيحها أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م.
٦. ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) شرح مفصل الزمخشري، ط١، تقديم إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م
٧. ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح مفصل الزمخشري، تصنيف عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، المجلد الأول مكتبة النهضة العربية، بيروت ط١، ١٩٨٨م.
٨. الأزهرى خالد، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج ١/٥٤.
٩. الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، قدّم له حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
١٠. الأنباري، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)، الإتصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٧م، ٩٤/ج ٢، ص ٦٥١.

١١. الباقولي، نور الدين (ت٥٤٣هـ)، شرح اللمع لجامع العلوم، ط١، تحقيق محمد خليل الحربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٢م.
١٢. برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٤، ٢٠٠٣م.
١٣. حازم كمال، دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب.
١٤. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧م.
١٥. الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، مجالس العلماء، ط٢، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٣م.
١٦. سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
١٧. السيوطي (ت٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، ط٣، تحقيق عبد العال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
١٨. السيوطي (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
١٩. الطيب البكوش، التصريف العربي، تقديم صالح القرمادي، تونس ط٣، ١٩٩٢م، ص ٨٦
٢٠. العكبري (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠١م.
٢١. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، مكتبة الشباب.
٢٢. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، د.ط. دار غريب، القاهرة، ١٩٨٨م.

الدوريات:

- فوزي الشايب، (الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح)، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مجلد ٣، عدد ١٩٩١.